

الأمم المتحدة: مقتل أكثر من ألف مدني في هجوم «الدعم السريع» على مخيم زمزم بالفاشر



الجمعة 19 ديسمبر 2025 م 05:00

في تقرير يُعد من أدق الوثائق الدولية التي تكشف فظائع جرائم الحرب في السودان، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل 1013 مدنياً على يد قوات الدعم السريع في هجومها الوحشي على مخيم زمزم للنازحين بمدينة الفاشر خلال ثلاثة أيام فقط في أبريل الماضي.

هذه المجازرة ليست حادثاً منفصلاً، بل هي حلقة في سلسلة جرائم منظمة يرتكبها ما يُسمى بـ«حكومة الانقلاب» العسكري ضد شعبها، حيث تحولت قوات الدعم السريع من مليشيا حكومية إلى آلة قتل وإبادة جماعية تستهدف المدنيين بشكل منهجي.

مجازرة زمزم: إعدامات ميدانية وعنف جنسي منظم

خلال الفترة من 11 إلى 13 أبريل 2025، اقتحم مئات المقاتلين العدجيين بالسلاح مخيم زمزم الواقع على بعد 12 كيلومتراً من الفاشر، وهم يطلقون النار عشوائياً على المدنيين العزل.

وأُقر التقرير الأعمى أن ما لا يقل عن 319 شخصاً أُعدموا بإجراءات موجزة، مما يؤكد تنفيذ عمليات قتل ميدانية خارج نطاق القانون بشكل منهجي. لم تكتِن القوات بذلك، بل نفذت عمليات تفتيش منزلية بحثاً عن عناصر من الجيش السوداني، وأسفرت هذه العمليات عن إعدامات ميدانية للرجال واغتصاب النساء أمام أسرهن.

العنف الجنسي كان سلاحاً من أسلحة الحرب المستخدمة بشكل واسع، حيث وُثّق المكتب الأممي 66 حادثة عنف جنسي مرتبطة بالنزاع بين 11 أبريل و20 مايو 2025، طالت 104 ضحايا بينهم 75 امرأة و26 فتاة و3 فتيان، بما في ذلك حالات اغتصاب جماعي.

هذه الأرقام المرعبة تعكس سياسة متعمدة لاستخدام الاغتصاب كأداة للترويع والإذلال الجماعي. كما نهبت القوات السوق والمرافق الطبية والإمدادات والوقود، وأضرمت النار في المنازل والسوق الرئيسي، لتترك النازحين بلا مأوى ولا غذاء ولا دواء في صدراء دارفور.

تاريخ أسود: جرائم الدعم السريع ضد الإنسانية

مجازرة زمزم ليست الأولى ولا الأخيرة في سجل الدعم السريع الدموي. منذ انطلاق الحرب في أبريل 2023، ارتكبت هذه القوات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في جميع أنحاء السودان، خاصة في دارفور حيث تسيطر الآن على الولايات الخمس. في أكتوبر 2024، سيطرت القوات على الفاشر نفسها بعد حصار دام أشهر، وارتكبت مجازر بحق المدنيين وقامتوا بالبلاد جغرافياً وفقاً لأجندة عرقية.

الانتهاكات المؤكدة تشير إلى دوافع عرقية واضحة، حيث يُستهدفت الضحايا على أساس الانتساب القبلي. يُعد هذا الأمر جريمة إبادة جماعية بموجب القانون الدولي، خاصة مع استهداف الأطباء والعاملين في القطاع الصحي بشكل متعمد. ومع سيطرة الدعم السريع على كامل دارفور، أصبحت المنطقة مسرحاً لجرائم منظمة لا تُعاقب، حيث يُعد المدنيون في الشوارع ويغتصب النساء في بيوتهم وينحرق الأطفال أحياءً في مخيّماتهم.

كارثة إنسانية: نزوح جماعي ومجاعة متفسية

أدّت جرائم الدعم السريع إلى نزوح نحو 13 مليون شخص، أي ربع سكان السودان البالغ عددهم 50 مليون نسمة، ليصبحوا لاجئين في بلدتهم.

أو في دول الجوار، معظم النازحين يعيشون في مخيمات مثل زمزم تفتقر لأدنى مقومات الحياة، ولا يجدون ما يأكلونه أو يشربونه. التقارير الدولية تؤكد أن السودان يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، مع انتشار المجاعة في عدة مناطق، خاصة في دارفور التي تُحاصرها قوات الدعم السريع.

الحصار المفروض على المناطق التي تسيطر عليها القوات يمنع وصول المساعدات الإنسانية، مما يُفاقم الكارثة. الأطفال يموتون من الجوع والأمراض، والنساء يُغتصبن، والرجال يُعدمون، والعالم يتفرج. المجتمع الدولي يُصدر التقارير ويدين بالكلمات، لكنه لا يتخذ إجراءات عملية لوقف هذه العذبة. تستمر جرائم الحرب هذه لأن المسؤولين عنها يعلمون أنهم لن يُحاسبوا، وأن مصالحهم السياسية والاقتصادية محمية بشكل أفضل من حماية المدنيين العزل.

في الختام، تقف مذبحة زمزم كشاهد دامغ على فشل المجتمع الدولي في حماية المدنيين وعلى وحشية "حكومة الانقلاب" التي تستند إلى الإبادة كأدلة للحكم. يجب أن تتحول التحقيقات للأهمية إلى محاكمات فورية، وأن يحال مجرمو الدعم السريع إلى المحكمة الجنائية الدولية، لأن الصمت على هذه الجرائم يعني الموافقة على تكريس الإفلات من العقاب وإهداً لكل القيم الإنسانية.